جغرافية الاتجار بالمخدرات بالجزائر

Geography of drug trafficking in Algeria

مصطفى زيكيو [1*]، خالد صديق خوجة [2]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، zik.socio@gmail.com

[2] جامعة مستغانم (الجزائر)، Khaled.seddikkhodja@univ-mosta.dz

Zikiou mustapha [1*], seddik Khaled khodja [2]

[1] University of Mostaganem (Algeria)

[2] University of Mostaganem (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/07/28 تاريخ القبول:2022/03/12 تاريخ النشر:2022/04/15

ملخص:

نحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على دور العامل الجغرافي في تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات الذي تستغله العصابات الإجرامية من أجل تمرير شحنات ضخمة من المخدرات إلى الجزائر ومن ثم إلى دول الجوار والإحصائيات المتعلقة بالكميات المحجوزة التي ينشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات تؤكد ذلك.

للإشارة فإن الدولة الجزائرية لها حدود برية مشتركة مع سبع دول إفريقية على امتداد مئات الكيلومترات مع طبيعة جغرافية تتميز بتضاريس وعرة في بعض الأماكن، وبطبيعة صحراوية قاسية في مناطق أخرى، وهو ما يشكل تحديا لقوات الأمن لمكافحة هذه الظاهرة التي تشكل تهديدا للمجتمع بصفة خاصة والأمن الإنساني بصفة عامة.

الكلمات المتاحية : المناطق الحدودية،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات،المخدرات،جغرافيا المخدرات.

Abstract:

Through this article, we try to shed light on the role of the geographical factor in the growing phenomenon of drug trafficking that criminal gangs exploit in order to pass huge shipments of drugs to Algeria and then to neighboring countries and the statistics on the seized quantities published by the National Office for Drug Control confirm that.

It should be noted that the Algerian state has a common land border with seven African countries along hundreds of kilometers with a geographical nature characterized by rugged terrain in some places, and harsh desert nature in other areas, and this poses a challenge to the security forces to combat this phenomenon that poses a threat to society in particular and human security in general.

Keywords: border areas; National Narcotics Control Office; Drug Geography.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

مع انتشار تعاطي المخدرات وإساءة استعمال العقاقير وازدياد الطلب عليها من قبل المستعملين والمدمنين نشأت الزراعات غير المشروعة للمواد المخدرة الطبيعية وبمساحات تفوق بكثير تلك التي سمح لها المجتمع الدولي بزراعتها في بعض الدول والتي يحتاج إليها للأغراض الطبية، وظهرت المصانع السرية لاستخراج مشتقاتها أو تصنيع العقاقير، وبدأت عصابات إجرامية احترفت هذا النشاط تسعى بكل الأساليب والطرق إلى إيجاد أسواق لها في أية بقعة من بقاع العالم (الميمان،1988،ص 76)

وبالنظر إلى الكميات الضخمة التي تم حجزها من طرف المصالح الأمنية المختصة في محاربة ظاهرة المخدرات حسب الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني لمحاربة المخدرات، فإننا نستطيع القول بأن عصابات الجريمة المنظمة المحلية والأجنبية تشن حربا ضد المجتمعات من خلال إغراقها بكميات هائلة من المخدرات بشتى صورها من أجل تحصيل مبالغ ضخمة والتي تستعمل فيما بعد في عملية غسيل الأموال، الأمر الذي يمكن تلك العصابات الإجرامية بطريقة غير مباشرة للحصول على موطأ قدم في الاقتصاد الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة مفادها أن الإنتاج غير الشرعي للمخدرات في بعض الدول يؤدي إلى الإضرار بمحيطها الجغرافي أي أن الضرر سيلحق بكل الدول المحيطة بها لأن العصابات الإجرامية المتحكمة في هذا النشاط تسعى بكافة السبل إلى نسج علاقات مع الشبكات المنتشرة في الدول المجاورة قصد إيجاد اسواق لترويج تلك السموم من خلال عملية تهريب المخدرات عبر الحدود، فإذ أخذنا على سبيل المثال بعض دول أمريكا اللاتينية التي تشتهر بزراعة نبتة الكوكا التي تستعمل فيما بعد لإنتاج عجينة الكوكا ثم مادة الكوكايين قد اثرت على جميع دول القارة الأمريكية، وأن إنتاج الأفيون في أفغانستان أدى إلى الإضرار بالعديد من دول الشرق الأوسط وأسيا، وأن انتشار زراعة القنب في المغرب الأقصى أضر بالدول الإفريقية وامتد هذا الضرر إلى القارة الأوروبية.

اشكالية الدراسة:

إن المجتمع الجزائري يعرف انتشارا رهيبا للمؤثرات العقلية خلال السنوات الأخيرة متسببة في خلق ظاهرة الإدمان التي مست شرائح واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية ومن مختلف الفئات العمرية، وتجدر الإشارة إلى أن المؤثرات العقلية تتكون من عدة أصناف منها المنومات، والمهدئات، والمنشطات وهذه المواد إذا استهلكها الفرد بصورة متكررة فإنه سيكون عرضة لأن يصبح تابعا لها، وبما أن الحياة الاجتماعية مفعمة بالمشكلات فإن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون الصمود أمام العقبات الناجمة عنها تجدهم يختارون الهروب من الواقع من خلال استهلاك المؤثرات العقلية والمواد المخدرة ،وفي هذا الإطار فقد أجريت دراسات متعددة في محاولة لفهم هذه الظاهرة من زويا متعددة سواء كانت نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية ،أما الدراسة الراهنة فهي تهدف إلى تسليط الضوء على عامل اخر يختلف عن العوامل السالفة الذكر ،وعليه فقد حاولنا الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي : كيف يؤثر العامل الجغرافي في انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات؟

2.مصطلحات الدراسة:

1.2.الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها: أنشئ بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 02-354 مؤرخ في 24 شعبان 1423 الموافق 31 أكتوبر سنة 2002 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 04 صفر عام 1418 الموافق لـ 09 يونيو 1997 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.فقد كانت بلادنا في حاجة ماسة لمؤسسة تتوفر على كل الكفاءات المطلوبة،وتستطيع تسطير سياسة وطنية للوقاية ومكافحة المخدرات ونتائجها وتنسيق ومتابعة مجموع النشاطات التي تقوم بها الهياكل الوطنية المعنية، وتقديم تقرير سنوي لرئيس الحكومة يقيم النشاطات المتعلقة بمكافحة المخدرات والإدمان عليها(الديوان الوطني لمكافحة المخدرات،2004،ص 11)

2.2.راتنج القنب: ينتشر نبات القنب ويتوزع على نطاق واسع في العالم وينموا في المناطق المعتدلة والاستوائية، ويتكون عشب القنب المستخدم في التدخين من القمم المزهرة والأوراق المجففة، وراتنج القنب هو مادة صلبة مضغوطة مصنوعة من الأجزاء الراتنجية للنبات وزيت القنب هو ناتج من استخلاص القنب بواسطة المذيبات(السيد ،2012، ص 67)

3.2.جغرافيا المخدرات: لا تخضع تجارة المخدرات المحظورة لقوانين السوق فحسب،بل لقوانين اقتصاد البقاء كذلك، ومعروفة هي المناطق الرئيسية لإنتاج هذه المواد في أمريكا اللاتينية (كولومبيا، بوليفيا، بيرو) هناك انتاج الكوكايين، وفي أفغانستان هناك انتاج كبير للهروين، وفي كل أرجاء العالم وبخاصة المغرب الأقصى نجد انتاجا للقنب، وفي أوروبا وفي جنوب شرق أسيا ثمة انتاج المخدرات الاصطناعية والمنبهات الأمفيتامينية، وثمة علاقة وطيدة بين جغرافيا المخدرات والصراعات المحلية والإقليمية(مايستراشي، 2014،ص 23-24)

– التعريف الإجرائي لجغرافيا المخدرات: يضم مفهوم جغرافيا المخدرات عدة مؤشرات منها بلدان المنشأ والمقصود بها الدول التي تزرع فيها هذه المواد، وكيفية انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي والمسالك التي تعبر منها تلك المخدرات والعناصر الطبيعية المستعملة لهذا الغرض كالبحار، والصحاري، والمناطق الجبلية الوعرة، والفصول التي تزداد أو تتناقص فيها هذه الظاهرة.

4.2.المنطقة الحدودية: يمكن تحديد المنطقة الحدودية من خلال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الثقافية، حيث تلعب ممارسات السكان دورًا في وجود الحدود سواء كانت مفتوحة (من خلال الاستفادة من فروق الأسعار،والضرائب،والأجور،وتكاليف السكن وما إلى ذلك) أو مغلقة (تهريب غير قانوني،عبور الشبكات) وبالتالي غالبًا ما تكون المنطقة الحدودية مساحة تداول، وبصفة عامة فهي حالة جغرافية معينة بين كيانين حكوميين متميزين،تتمتعان بالاستثناءات القانونية والإعفاءات الضريبية كما هو الحال في المناطق الحرة، ويمكن أن يختلف عمق المنطقة الحدودية اعتمادًا على طبيعة وشدة التبادلات التي تحدث هناك **(http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/zones-frontalieres)**

–التعريف الإجرائي للمنطقة الحدودية: المنطقة الحدودية هي فظاء يضم اشكال مختلفة من العلاقات الإجتماعية الناجمة عن التفاعل الاجتماعي بين سكان تلك المناطق وسكان الدول المجاورة سواء كانت هذه العلاقات مبنية على اساس المصلحة والتي تترجم في نشاطات تجارية شرعية تكون تحت إشراف الدولة، أو نشاطات تجارية غير شرعية

كالتهريب بجميع اشكاله، أو حتى نشاطات إجرامية تنشأ بين جماعات إجرامية تنتمي لكلتا الدولتين المتجاورتين وأهمها الاتجار بالمخدرات.

2.5.الموقع الجغرافي: المكان بالنسبة للمناطق المحيطة به أو الأجزاء المجاورة له ويقصد به الموقع الفعال الذي يحمل مغزى معين أو دلالة جغرافية،وموقع الظاهرة عادة إقليم أو منطقة،كما أن أهميته نسبية لا مطلقة فالموقع الواحد – كمنطقة – يشمل عددا من المواضع(أمينة أبو حجر المعجم الجغرافي،2009،ص 821)

–التعريف الإجرائي للموقع الجغرافي: يعتبر من العناصر الطبيعية المهمة والذي يؤثر على العلاقات الجيوسياسية بين الدول، وينعكس هذا التأثير بشكل مباشر على أفراد المجتمع وتفاعلهم فيما يبينهم وبين شعوب الدول المجاورة.

3.منهجية البحث: أُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم أشكالا ما أو قضية ما وعرضها عرضا مرتبا ترتيبا منهجيا باستخدام أسلوب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو الموضوع المحدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة(المشهداني، 2019، ص127)

وقد اعتمدنا على البيانات الصادرة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، وتتميز بيانات هذا الديوان بالدقة باعتبار أنها تستند على المصالح الأمنية الثلاثة المخولة قانونا بمكافحة ظاهرة المخدرات، وهي على التوالي: الأمن الوطني، والدرك الوطني، والجمارك ،وينشر الديوان الوطني لمكافحة المخدرات تقارير سنوية تحت عنوان: نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها تَعْرِضُ فيها الحصيلة السنوية المتعلقة بالكميات المحجوزة، وقضايا التهريب، والأشخاص المتورطين.

وقد ركزنا في هذه الدراسة الوصفية التحليلية على الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية حسب الجهات الأربعة للوطن، وكميات القنب المحجوزة عبر البحر لإظهار تأثير العامل الجغرافي في ظاهرة الاتجار غير الشرعي للمخدرات والمؤثرات العقلية سواء تعلق الأمر بجريمة تهريب المخدرات عبر الحدود البرية، أو عن طريق البحر.

4.التوزيع الجغرافي لظاهرة الاتجار بالمخدرات:

جدول رقم 01 :يبين توزيع الكميات المحجوزة من المخدرات(القنب الهندي بالكيلوغرام) حسب المنطقة خلال الفترة 2015–2020

الفترة / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الغرب	72731,438	81090,852	41492,505	19681,559	30477,923	45108,673
الجنوب	45788,616	18863,994	9207,262	9259,199	17850,426	29519,755
الشرق	1607,740	1575,542	1021,094	1613,809	1968,678	947,291
الوسط	6557,979	7558,742	889,047	1381,819	4836,393	1428,805
المجموع	126685,773	109089,130	52609,908	31936,386	55133,420	77004,524

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ،الحصيلة السنوية للفترة 2015–2020

تبين معطيات الجدول رقم **01** بأن المنطقة الغربية والجنوبية الغربية هي من أكثر المناطق تضررا من تدفق المخدرات إلى الجزائر وبكميات كبيرة ،ويرجع ذلك إلى أن المنطقتين السالفتي الذكر هي مناطق تقع على تماس مع حدود دولة مجاورة معروفة عالميا بإنتاجها لمادة القنب الهندي ،وبما أن الجزائر تُعْرفُ بموقعها الاستراتيجي الذي يربط غرب القارة الإفريقية بشرقها كما يتيح لها أيضا موقعها الجغرافي نافذة على القارة الأوروبية من الجهة الشمالية ،هذه المميزات تسيل لعاب عصابات الجريمة المنظمة بشبكاتها المحلية والأجنبية باستغلال العامل الجغرافي من أجل الاتجار غير الشرعي بالمخدرات من خلال نقل أكبر كمية ممكنة إلى الداخل الجزائري لإغراق المجتمع بتلك السموم وما ينجم عنها من مشكلات سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي، أو استغلال الأراضي الجزائرية كمنطقة عبور إلى الدول المجاورة ومن ثم إلى دول الشرق الأوسط وأوروبا ،حيث يكثر عليها الطلب وبأسعار باهظة يتبين من حجم كميات المخدرات المحجوزة ونتائج التحريات والتحقيقات المنجزة ،أن بلادنا تتجه نحو التحول إلى سوق للاستهلاك ولم تعد فقط بلد عبور للمخدرات(الديوان الوطني لمكافحة المخدرات،2004،ص 4)

جدول رقم 02 :يبين توزيع الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية(بالأقراص) حسب المنطقة خلال الفترة 2015-2020

الفترة / المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الغرب	192211	401574	347532	223195	262423	1617239
الجنوب	147860	197891	225701	379547	284775	1759712
الشرق	138386	216238	280682	456761	1124903	1200591
الوسط	159504	256691	347877	748340	413822	577159
المجموع	637961	1072394	1201792	1807843	2085923	5154701

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة السنوية للفترة (2015-2020)

(الحصيلة السنوية لسنة 2015 ص11، الحصيلة السنوية لسنة 2016 ص11 - الحصيلة السنوية لسنة 2017،ص11 ، الحصيلة السنوية لسنة 2018 ص12، الحصيلة السنوية لسنة 2019 ص12، الحصيلة السنوية لسنة 2020 ص13)

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 02 أن أكبر الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية سجلت في المنطقة الغربية ،ثم تليها المنطقة الوسطى باستثناء سنة 2020 أين سجلت أكبر كمية محجوزة على مستوى المنطقة الجنوبية والتي قدرت بـــ1759712 قرص ،ثم تليها المنطقة الغربية بـــ **1617239 قرص** ،ثم المنطقة الشرقية بـــ **1200591** قرص،وبالنظر إلى المناطق الثلاثة فهي تضم مناطق حدودية تَعرف مختلف أشكال التهريب ومن بينها تهريب المؤثرات العقلية نظرا لطول الشريط الحدودي للدولة الجزائرية والدول المجاورة الذي يقدر بحوالي 6000 كلم،منها 1559 كلم طول الشريط الحدودي بين الجزائر والمغرب،و 1376 كلم مع دولة مالي و 982 كلم مع ليبيا ،و 965 كلم مع تونس،و 956 كلم مع النيجر،و 42 كلم مع الصحراء الغربية.وبالنظر إلى العامل الجغرافي والمتمثل في شساعة الحدود البرية فإن قوات المكافحة المكلفة بمحاربة ظاهرة الاتجار بالمخدرات تجد صعوبات في مراقبتها لِما تتطلبه من إمكانيات بشرية ولوجيستية،مع العلم أن الطبيعة

الجغرافية للحدود الجزائرية مع دول الجوار تتخللها مناطق جبلية وعرة وأودية،يتعذر فيها استعمال المركبات،ومناطق أخرى صحراوية قاحلة تتميز بحرارة عالية،وهذه العوامل الطبوغرافية تُستغل من طرف عصابات المتخصصة في الاتجار بالمخدرات من أجل تمرير شحنات ضخمة دون الوقوع في أيادي قوات انفاذ القانون.

خريطة رقم(01) : مسالك القنب في الجزائر

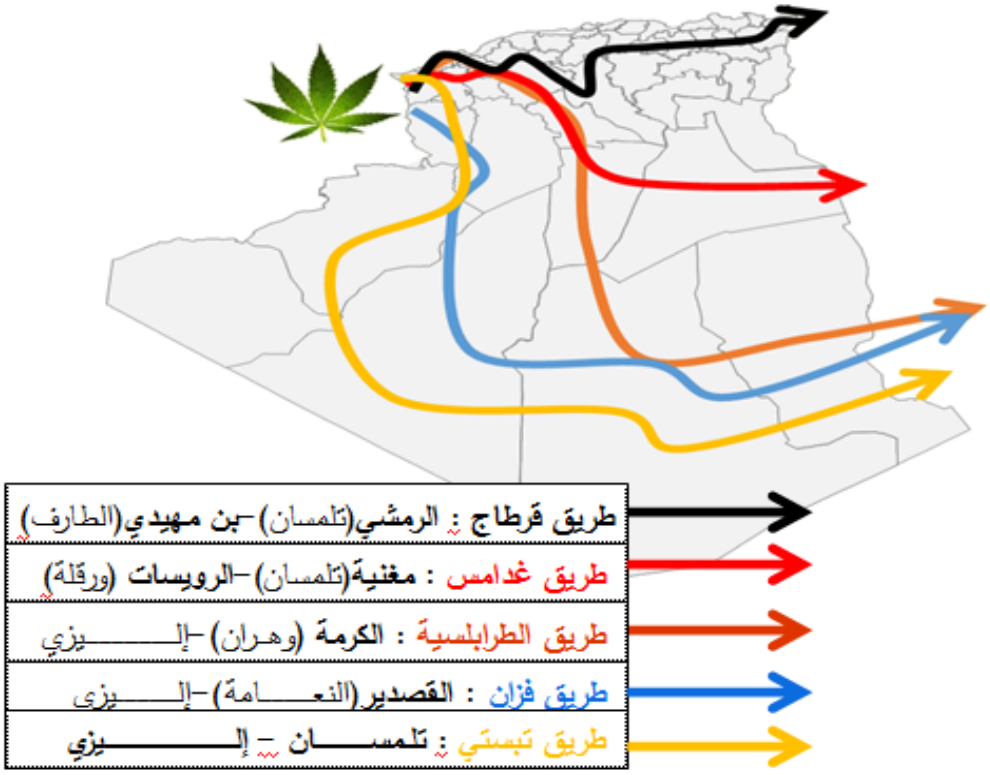

المصدر:خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني.

توضح الخريطة رقم (01) بأن العصابات المتخصصة في الاتجار بالمخدرات قد لجأت إلى استعمال المسالك الصحراوية ،وهذا راجع إلى شدة الخناق الذي فرضته الأجهزة الأمنية في المناطق الحدودية الغربية باعتبارها المنفذ الرئيسي لتدفق المخدرات إلى الجزائر من أجل الاستفادة من شساعتها ومسالكها الصعبة ومناخها الحار والذي يصعب على أي دولة التحكم في هكذا مساحة مهما بلغت درجة تطور الوسائل التي بحوزتها،كما تلجأ أيضا عصابات الإجرام المنظم إلى استعمال وسائل لوجيستية مثل سيارات الدفع الرباعي ووسائل الاتصال المتطورة من أجل تمرير تلك الشحنات الضخمة من المخدرات إلى وجهتها النهائية سواء تعلق الأمر بالشحنات الموجهة للاستهلاك المحلي أو الشحنات الموجهة إلى دول الجوار وخاصة الجمهورية التونسية والليبية مستغلين في ذلك حالة الفوضى الناجمة عن التحولات السياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة في هذه الدول الذي انجر عنها إضعاف الأجهزة الأمنية وهذا ما يشجع عصابات الإجرام المنظم إلى تنفيذ مخططاتهم مستغلين حالة الفراغ الأمني لهذه الدول.

جدول رقم 03 :يبين توزيع الكميات المحجوزة من المخدرات (القنب الهندي بالكيلوغرام) عبر البحر خلال الفترة 2015-2019.

المنطقة والسواحل / الفترة		2015	2016	2017	2018	2019
الشرقية	الطارف عنابة سكيكدة جيجل بجاية	199,825	325,954	96	173,505	74,690
الوسطى	تيزي وزو بومرداس الجزائر تيبازة الشلف	228,780	313,276	38,99	325,067	147,700
الغربية	عين تموشنت مستغانم وهران تلمسان	2312,735	1298,448	494,416	910,240	8108,501
المجموع		2741,34	1937,678	629,406	1408,812	8330,891

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة السنوية للفترة (2015-2019)

(الحصيلة السنوية لسنة 2015 ص12، الحصيلة السنوية لسنة 2016 ص12 - الحصيلة السنوية لسنة 2017،ص12 ، الحصيلة السنوية لسنة 2018 ص12، الحصيلة السنوية لسنة 2019 ص12)

تبين معطيات الجدول رقم 03 أن السواحل الغربية عرفت حجز كميات ضخمة من المخدرات خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية سنة 2020 حسب المعطيات التي نشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها،وهذا يرجع إلى عامل رئيسي وهو شساعة الشريط الساحلي الجزائري الذي يقد بحوالي 1200 كلم وكذلك قرب السواحل الجزائرية بساحل دولة مجاورة معروف عنها بإنتاجها الضخم لمادة القنب الهندي.إن لجوء عصابات الجريمة المنظمة لاستعمال البحر كوسيلة لتهريب المخدرات يدل على أن قوات المكافحة تُضَيقْ الخناق على تلك العصابات في المسالك البرية ،مما يدفعها إلى ابتكار وسائل جديدة لمزاولة أنشطتها الإجرامية مستعملة في ذلك العناصر الطبيعية والمتمثلة في البحار من أجل تمرير شحناتها إلى وجهتها،وتسمح هذه الوسيلة إلى تجنب الوقوع في قبضة رجال الأمن باعتبار أن الوسيلة المستخدمة تقوم على إلقاء المخدرات في البحر لطمس أي أثر للجريمة.

ويمكن حصر الأسباب التي تشجع مهربي المخدرات على نقلها عبر البحر فيما يلي:

- امكانية نقل كميات كبيرة من المخدرات عبر البحر وبتكاليف زهيدة.
- طبيعة الموقع الجغرافي لكل من مصدر المخدرات المنقولة بحرا والجهة التي يقصدها مهربوها.

- عدم وجود طرق محددة بالضبط في البحر يمكن سلوكها بسهولة من قبل من يقتفي أثر المهربين للامساك بهم وبمهرباتهم ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة السائلة للماء الذي يعفي بسرعة على أي أثر لحركة الوسائط البحرية التي يستخدمها المهربون.
- سهولة تخلص المهربين الذين يركبون تلك الوسائط من إلقائها في البحر في حالة مطاردتهم من قبل رجال الأمن حتى لا تمسك المخدرات في حوزتهم عند التمكن منهم وإلقاء القبض عليهم.
- امكانية تخفي المهربين وانتحالهم شخصية الصيادين أو هواة غوص أو أية رياضة بحرية في الوقت الذي يمارسون فيه عملية التهريب ذاتها.
- سهولة التقاء زوارق المهربين مع سفن تحمل المخدرات بعيدا عن أنظار الرقباء من أجل تفريغ شحناتها من المخدرات المحمولة على ظهور تلك الزوارق ومن ثم نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى المستهلكين(الفراء،2001،صص 62-63)

وفي نفس السياق فقد ورد في تقرير للأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة،وفي إطار تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس والعشرون لرؤساء الأجهزة الأمنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات لمنطقة إفريقيا ،فقد تركزت المسألة الأولى في وضع استراتيجية وطنية وإقليمية فعالة للتصدي لتهريب المخدرات عن طريق البحر،وقد أوصت بتشجيع بلدان المنطقة التي لديها سواحل شاسعة ونائية وتصعب مراقبها على وضع استراتيجيات محددة للحماية البحرية تدعم التعاون فيما بين الأجهزة من أجل استخدام الموارد المحدودة على أنجع وجه.وقد افادت الجزائر بأن المراقبة البحرية تتطلب إشراك جميع الجهات الفاعلة والمؤسسية التي تعمل سويا على تنفيذ العمليات وتبادل المعلومات الاستخبارية تحت رعاية لجان مؤلفة من المحافظات المحلية برئاسة المحافظين أصحاب الاختصاص المحلي(تقرير الأمم المتحدة،2018،ص 2)

الشكل رقم 01: الاجانب حسب الجنسيات المتورطين في تجارة المخدرات خلال سنة 2013.

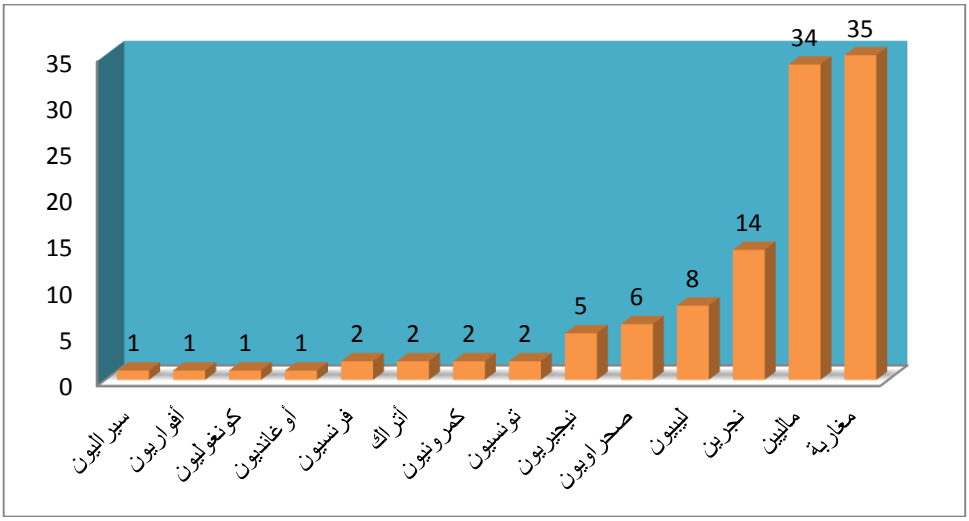

المصدر: خلية الإعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني.

يبين الشكل رقم 01 تورط عدد كبير من الأجانب في قضايا تهريب المخدرات في الجزائر ،وهذا يدل على أن هذا النوع من الجرائم يدخل في إطار الجريمة العابرة للحدود،وما يثير الانتباه بخصوص البيانات الواردة في الشكل السابق أن أغلب الموقوفين ينحدرون من البلدان التي لديها حدود جغرافية مشتركة مع الجزائر فعملية الاتجار بالمخدرات تتميز بوجود شبكات معقدة محلية وأجنبية.

خريطة رقم – 02 – تبين تهريب مادة الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا.

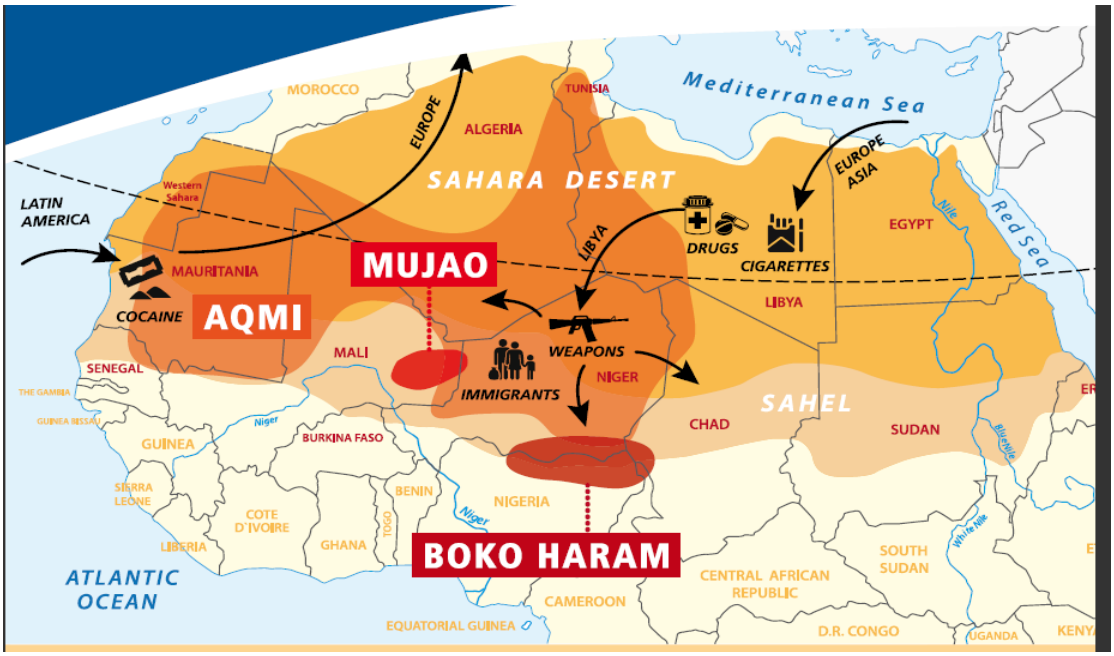

Source: Sergine Bamba Gaye, connections between jihadist groups and smuglling and illegal trafficking rings in the sahel.2018,p02

تبين الخريطة رقم – **02** – أن عصابات الاتجار بالكوكايين أصبحت تركز على منطقة غرب إفريقيا بعد تشديد الخناق عليها على مستوى الموانئ والمطارات المحلية الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والخارجية على مستوى الحدود الأوروبية،وكما هو معلوم فإن مادة الكوكايين مصدرها الرئيسي هو جنوب القارة الأمريكية وخاصة البرازيل،والبيرو وكلومبيا،وتستعمل تلك العصابات المختصة في تهريب الكوكايين طائرات لها امكانية الهبوط في مطارات غير شرعية في بعض الدول التي تقع غرب إفريقيا وفي مناطق صحراوية قاحلة يصعب تتبعها، والبيانات الواردة في الخريطة توضح كيف تستغل تلك العصابات الدول الواقعة غرب إفريقيا كمناطق عبور ومنها موريتانيا لتهريب شحنات الكوكايين ،ومن ثم إلى دولة مالي التي تتقاسم حدود برية تبلغ قرابة 5000 كلم مع ثلاثة دول إفريقية وهي الجزائر،وموريتانيا،والنيجر،ونظرا لضعف الإمكانيات للدولة المركزية فقد يتعذر عليها السيطرة على تلك الحدود،مما انتج تداخلا في نشاط الجماعات الإجرامية المختصة في ترويج الكوكايين مع الجماعات الإرهابية التي تحتاج إلى المال في تمويل نشاطاتها(Sergine-Bamba Gaye,2018,p 14)

وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة المكلف بمحاربة المخدرات والجريمة فقد أكد بأن هناك تزايد في استخدام أفريقيا كمنطقة عبور لتهريب الكوكايين في حين كان غرب أفريقيا ووسطها في السابق منطقتيْ العبور الرئيسيتين لتهريب الكوكايين استأثرت منطقة شمال أفريقيا بما نسبته 69 % في المائة من جميع مضبوطات الكوكايين في أفريقيا في عام 2016 (تقرير الأمم المتحدة نشرة صحفية،2017،ص 17)

أما في تقرير صادر عن مؤسسة الدرك الوطني تبقى الجريمة المنظمة وخاصة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات التهديد الرئيسي للأمن الوطني بالنظر إلى ارتفاع الكميات المحجوزة من المخدرات في السنوات الأخيرة والروابط الموجودة بين تجار المخدرات والجماعات الإرهابية المتمركزة بالساحل و في الجنوب الغربي لليبيا(تقرير الدرك الوطني،2013.

5.نتائج الدراسة:

أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ،نلخصها على النحو الآتي:

- المناطق الغربية والجنوبية الغربية (خاصة) تعتبر من أكثر المناطق تضررا من ظاهرة تهريب المخدرات حسب المعطيات الماحة لدينا.
- خلصت الدراسة إلى أن سنة 2020 سجلت رقما قياسيا من حيث الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية ،وقدت عرفت أغلب مناطق الوطن (الغربية والجنوبية والوسطى) حجز أكثر من مليون وخمسمائة ألف قرص.
- لجوء عصابات تهريب المخدرات إلى استعمال المسالك الصحراوية.
- السواحل الغربية والوسطى سجلت حجز كميات كبيرة من المخدرات.
- تورط الأجانب في عمليات تهريب المخدرات.

6.المناقشة:

إن المنطقة الغربية والجنوبية الغربية من المناطق الأكثر تضررا من ظاهرة تهريب المخدرات بسبب موقعها الجغرافي المجاور لدولة من دول الجوار والتي تعتبر من أكبر المنتجين لمخدر القنب الهندي ،وفي نقطة الصحافة الخاصة بنشاطات مكافحة الجريمة المنظمة الصادرة سنة 2014 والمتعلقة بالحصيلة السنوية للجريمة المنظمة ومنها الاتجار غير الشرعي بالمخدرات لسنة 2013 الصادرة من خلية الاعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني أن هناك زراعة كبيرة للمخدرات في هذه الدولة المجاورة ،حيث أن منطقة الريف فقط فيها 100 ألف عائلة مزارعة لأكثر من 47 ألف هكتار، والعامل الأخر الذي يشجع في الإقدام على هذه الزراعة هو التسامح المتزايد في أروبا مع مستهلكي القنب ،بالإضافة إلى عدم استقرار دول الساحل وإفريقيا الوسطى.

فيما يخص المؤثرات العقلية فقد عرف المجتمع الجزائري انتشار ظاهرة استهلاك الأقراص المهلوسة على نطاق واسع شمل كل الفئات العمرية بدءا بفئة الأحداث ثم الشباب والكهول والشيوخ ،وهذا ما يثير طمع الشبكات الإجرامية في ترويج تلك السموم نظرا للعائد المالي الكبير الذي تجنيه تللك الشبكات الإجرامية.

إن لجوء الشبكات الإجرامية إلى استعمال المسالك الصحراوية في تهريب المخدرات له سببين حسب اعتقادنا الأول يتمثل في تضييق الخناق على تلك العصابات من طرف مصالح المكافحة ،والسبب الثاني هو استغلال الطبيعة الجغرافية التي تتميز بها الصحراء الجزائرية سواء من حيث المناخ أو من حيث شساعة مساحتها التي تتطلب امكانات لوجيستية كبيرة لمطاردة تلك العصابات ،فمشكلة ضبط الحدود هي مشكلة تعاني منها جميع الدول وحتى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية التي لم تستطع ضبط حدودها أمام تدفق المخدرات الأتية من المكسيك.

ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة الاتجار غير الشرعي للمخدرات باستعمال عنصر من عناصر الطبيعة ألا وهو عنصر البحر وقد لجأت الشبكات الإجرامية لهذه الوسيلة التي تمكنها من إيصال شحناتها إلى وجهتها مستغلة عدة عوامل منها امكانية التخلص من المخدرات بسهولة من خلال إلقاء تلك الشحنات في البحر أو من خلال تقمص دور الصيادين ،كما تستغل أيضا تلك العصابات المياه الدولية أي بمجرد خروجها من المياه الإقليمية تكون لها امكانية الحركة بسهولة تمكنها من ترويج المخدرات من خلال نسج علاقات مع شبكات أجنبية.

إن تورط الأجانب في تهريب المخدرات إلى الجزائر يدل على أن الظاهرة لا تعترف بالحدود السياسية للدول وأن الظاهرة تتميز بتعقد الشبكات الإجرامية التي لا يهمها إلا العائد المالي الذي ستجنيه مقابل هذا النشاط غير المشروع.

7.خاتمة:

في ختام هذا المقال نستطيع القول بأن ظاهرة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية عرفت انتشارا رهيبا خلال السنوات الاخيرة ،وقد حاولنا أن نبرز الدور الذي يلعبه العامل الجغرافي في انتشار ظاهرة تهريب المخدرات فالمنطقة الحدودية الغربية والجنوبية الغربية تضررت من جراء تدفق المخدرات من الدولة المجاورة على الحدود الغربية الجزائرية التي لديها حدود مشتركة مع الدولة الجزائرية تقدر بحوالي 1559 كلم ،وللقضاء على هذه الظاهرة أو الحد من انتشارها يتوجب على السلطات المحلية الاهتمام بهذه المناطق أي- المناطق الحدودية- سواء كانت غربية أو جنوبية أو الشرقية من خلال بعث مشاريع التنمية تهتم بتوفير الخدمات وخلق مناصب الشغل من أجل عدم انجرار بعض الشباب وراء هذا النشاط غير المشروع الذي لا يهدد فقط صحة أفراد المجتمع بل يهدد بنائها الاجتماعي وأمنها القومي ،كما يتوجب ايضا توفير كل الوسائل اللازمة وخاصة الوسائل التكنولوجية للمصالح الأمنية المكلفة بمحاربة ظاهرة الاتجار بالمخدرات وخاصة وسائل الرصد بالأقمار الصناعية التي تتيح تعقب تلك المجموعات الإجرامية سواء كان ذلك في البر أو البحر.

8. قائمة المراجع:

1- أبو حجر، أمينة، (2009)، المعجم الجغرافي، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع.

2- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، (2004) ،المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها.

3- مايستراشي،نيكول، ترجمة زينا مغربل(2014) ،المخدرات، المملكة العربية السعودية ،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

4- ميمان، جميل محمد، (1988)،تهريب المخدرات، أعمال الندوة حول جرائم التهريب في الوطن العربي، جامعة نايف للشؤون الأمنية، المملكة العربية السعودية.

5-المشهداني، سعد سليمان، (2019)، منهجية البحث العلمي، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع.

6- السيد، محمود علي، (2012)،المخدرات تأثيراتها وطريق التخلص منها الأمن، الرياض ،جامعة نايف للشؤون الامنية.

7- الفراء، طه عثمان، (2001)،بعض الخصائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر، الأعمال ندوة حول مكافحة تهريب المخدرات عبر البحر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

8– قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، الجريمة المنظمة، نقاط الصحافة 2013.

9- تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، (2018) ، الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات بإفريقيا، دار السلام.

10-**http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/zones-frontalieres.**

11- Sergine Bamba Gaye,(2018), connections between jihadist groups and smuglling and illegal trafficking rings in the Sahel.